

Distr.: General
6 January 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ الفقرة 6 من القرار 1956 (2010)

التقرير التاسع عشر للأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مُقدَّم عملاً بالفقرة 6 من قرار مجلس الأمن 1956 (2010) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم إليه تقارير خطية كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2012، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة 21 من القرار 1483 (2003)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة 5 في المائة من العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير التاسع عشر التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري الثامن عشر (S/2020/610) في 29 حزيران/يونيه 2020.

ثانيا - التطورات

2 - بموجب قرار مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات 276 (2017)، حُدِّدت النسبة المئوية للعائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط التي يتعين إيداعها في صندوق التعويضات في 0,5 في المائة لعام 2018، و 1,5 في المائة لعام 2019، و 3 في المائة لعام 2020. وستظل النسبة 3 في المائة إلى حين سداد التعويضات المستحقة بالكامل.

3 - وواصل مجلس الإدارة، باعتباره السلطة المسؤولة عن الترتيبات التي تكفل تسديد المدفوعات لصندوق التعويضات، رصد المبالغ المودعة في الصندوق عن كثب. وواصلت أمانة اللجنة أيضا تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة الإشرافية المسؤولة عن مراقبة عائدات النفط العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها.

4 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقد مجلس الإدارة دورته السابعة والثمانين. وأثناء الجلسة العامة الافتتاحية، أعاد وفد العراق تأكيد التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومجلس الإدارة ذات الصلة. ورحّب المجلس بالتزام العراق المستمر، لا سيما بالنظر إلى أثر جائحة مرض





20-17643 (A) 070121 070121

فيروس كورونا (كوفيد-19) والانخفاض الشديد في أسعار النفط العالمية. وأشار المجلس إلى أنه في ضوء هذه الأحداث، من المتوقع أن يمتد الجدول الزمني لإنجاز ولاية اللجنة إلى عام 2022.

5 - وحتى الآن، وصل متوسط الإيرادات الشهرية لصندوق التعويضات في سنة 2020 إلى 94 مليون دولار. ومنذ صدور تقريري السابق، سددت اللجنة دُفعتين فصليتين للكويت، واحدة بمبلغ 210 ملايين دولار في 28 تموز/يوليه وأخرى بمبلغ 230 مليون دولار في 27 تشرين الأول/أكتوبر. وبعد تسديد هاتين الدفعتين، بلغ مجموع التعويضات التي سدَّدتها اللجنة حتى الآن 50 بليون دولار، وبذلك يبقى مبلغ يناهز 2,4 بليون دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة الأخيرة المتبقّية.

6 - وأود أن أذكّر بأن العائدات المتأتية من مبيعات صادرات العراق من النفط والمنتجات النفطية تودع في الحساب الذي حل محل صندوق تنمية العراق. وقد صدر في 12 آب/أغسطس 2020 تقرير مراجعة حسابات ذلك الحساب عن عام 2018. أمّا مراجعة الحسابات عن عام 2019 فلن تكون جاهزة إلا بعد مرور وقت معين. ويشير تقرير مراجعة الحسابات لعام 2018 إلى وجود نقص محتمل في إيداعات صندوق التعويضات لأن القيمة المعادلة للمعاملات غير النقدية لم يشَر إليها على أنها عائدات متأتية من مبيعات صادرات النفط. وسيكون لهذا النقص المحتمل أثر ضئيل على موعد إنجاز ولاية اللجنة، إذ أنه يمثل على الأكثر تأخيرا لمدة ثلاثة أسابيع تقريبا فيما يتعلق بالدفعة النهائية. وبناء على توجيهات مجلس الإدارة، تتابع الأمانة هذه المسألة مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وستوافي المجلس بالنتائج. غير أنني أود، بالنظر إلى مستويات الإيرادات الحالية للصندوق ولما أعرب عنه المجلس من ارتياح إزاءها، أن أعرب عن سروري إزاء التزام حكومة العراق المستمر بالامتثال لالتزاماتها.

7 - وأود أن أعرب مرة أخرى عن تقديري المتواصل لحكومة العراق ولجنة الخبراء الماليين العراقية لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات، كما أعرب عن تضامني مع شعب العراق في هذه الفترة العصيبة.